وسائل النقل والتلغرافات والتلفونات

في القطر المصري

لحضرة صاحب المعالي عبد الحميد سليمان باشا وزير المواصلات

٢

(٥) التلغراف والتلفون

اما مصلحة التلغراف والتلفون (وفيها قسم للتلغراف « اللاسلكي ») فهي جزء من ادارة السكك الحديدية الاميرية ويشرف عليها « مفتش عام » هو مسؤول عن الادارة كلها الى المدير العام . ولقد كانت مصلحة التلغرافات في مصر مرتبطة دائماً ارتباطاً وثيقاً بالسكك الحديدية الاميرية . فاقسام السكك الحديدية المختلفة تقوم باعمال شتى لمصلحة التلغراف تتعلق بالشؤون القضائية والطبية والحسابية وغيرها . ومصلحة التلغراف تقوم بدورها بارسال جميع التلغرافات التي تحتاج اليها ادارة السكك الحديدية . وتتم تصفية الحساب المتبادل بين هاتين المصلحتين بتعيين مبالغ (اعتمادات) خاصة في الميزانية السنوية اما في المحطات الصغرى فيقوم عمال مصلحة السكك الحديدية باعمال مكاتب التلغراف

واجور التلغراف في مصر معتدلة جداً واقلُّ اجرة تتقاضاها المصلحة هي قرشان اميريان عن الكلمات الست الاولى مع اضافة نصف قرش عن كل كلمة اضافية تزيد على ذلك اما فيما يتعلق بالتلغرافات الخارجية فالبلاد مقسومة الى منطقتين وفي كل منطقة تجبى ضريبة تعادل خمسة عشر سنتيما ذهباً عن كل كلمة اعتيادية . وجميع خطوط التلغرافات الاميرية تستعمل لنقل التلغرافات باللغة العربية واللغات الاوربية وهي تستعمل رموز مورس مع بعض التوسع فيها باستعمال رموز للحروف العربية التي لا يوجد ما يماثلها في اللغات الاوربية واذا استثنينا جهاز هويتستون السريع وجدنا ان مصر لا تستطيع ان تستخدم في الوقت الحاضر لنظام التلغراف الاوتوماتيكي المعروف بالخماسي وهنالك اجهزة مزدوجة لارسال التلغرافات البعيدة المدى وهي تتصل بالخرطوم وياقا والقدس وبيروت

وقد عقدت مصر مع شركة تلغرافات الايستون طائفة من الاتفاقات منحت بموجبها حق امتلاك الخطوط التلغرافية التي تصل مصر بالخارج للشركة المذكورة . وتأخذ الحكومة

مقابل ذلك جملاً معيناً عن جميع التلغرافات التي تنقلها الشركة على خطوطها الخاصة وعن التلغرافات التي تنقلها بالاشتراك. وقد منحت الحكومة شركة ماركوني اذناً بانشاء المواصلات اللاسلكية مع البلاد الاجنبية بشروط شبيهة بشروط الامتياز الممنوح لشركة الايسترن. ولشركة ماركوني هذه محطة في ابي زعبل للتلغرافات الصادرة واخرى في المعادي للتلغرافات الواردة.

واذا نظرنا الى نظام التلغراف الدولي وجدنا مركز مصر على اعظم ما يكون من الشأن لان مصر نقطة الاتصال بين الشرق والغرب وقد افادت الاجهزة التي انشأتها شركة تلغرافات الايسترن في مصر وفي غير مصر في تسهيل نقل التلغرافات والاسراع بها. ولا حاجة الى شرح ما لمحطة تلغرافات الاسكندرية من الشأن للملاحة. على ان هذه المحطة ليست مقصورة على الشؤون البحرية فقط بل تتناول البر ايضاً. وامام الحكومة الآن عدة مهام (مشروعات) خاصة باستخدام النظام اللاسلكي في داخلية البلاد.

اما في مصلحة التلفون فان الهمة تبذل لادخال احدث وجوه التحسين واستعمال افضل العدد والآلات. من ذلك تشييد ابنية جديدة في عدة مواضع. ولن تمرَّ مدة طويلة حتى يعم التلفون الاتوماتيكي مدن القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس والمنصورة. وقد طلب من بعض الشركات الاجنبية تقديم بعض الآلات المطلوبة. اما طنطا وغيرها من المدن الكبرى فستجهز بتلفون من النوع المعروف « بذي البطارية المركزية ». وسيمدُّ خط تحت الارض للمخاطبات التلفونية بين مصر والاسكندرية ويكون هذا الخط تسعة وستين قرعاً. وقد انشئت الصلات التلفونية بين مصر وبعض مدن فلسطين. والوزارة تبحث الآن جدياً في وصل مصر باوربا بالتلفون اللاسلكي. ولا يخفى ان تنفيذ برنامج كهذا يقتضي نفقات عظيمة جداً. وقد انفق في سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ مبلغ ٩٩٧٠٠ جنيه مصري على ان هذا المبلغ سيزيد في السنين المقبلة الى ان تنجز اهم اجزاء هذا البرنامج

(٦) ادارة البريد

اما ادارة البريد فهي جزء من وزارة المواصلات ويرجع الفضل في انشائها الى محمد علي الكبير فانهُ انشأ في اول الامر مصلحة لنقل الرسائل الاميرية ثم انشأت احدى الشركات الخاصة فيما بعد مصلحة صغيرة لنقل الرسائل الخاصة. وفي يناير سنة ١٨٦٥ ابتاعت الحكومة هذه المصلحة واخذت توسع نطاقها بالتدريج الى ان اصبح عدد مكاتب

البريد في القطر المصري في الوقت الحاضر ثلاثة آلاف وثلثمائة وثلاثة مكاتب تقوم باعمال البريد على اختلاف انواعها كنقل الرسائل الاعتيادية والرسائل المسجلة والمؤمنة والرزم « والحوالات » المالية بالبريد وبالتلغراف وتبادل صكوك (اذونات) البريد البريطانية وترويج الادخار (صناديق التوفير) وهم جرّا . وهنالك مركبات للبريد مردفة بالقطارات الكبرى التي تسير بين انحاء القطر

(٧) ادارة الموانئ والمنائر

تشرف هذه الادارة على جميع المنائر المقامة في الموانئ وعلى السواحل المصرية وهي أيضاً جزء من وزارة المواصلات . ويبلغ عدد المنائر على السواحل المصرية عشرين منارة منها خمس من الطراز الاول . وفي ميناء الاسكندرية سبع منائر من جملتها منارة في رأس التين يبلغ ارتفاعها مائة وثمانين قدماً ويرى نورها عن بعد عشرين ميلاً . اما منارة بورسعيد المعروفة عند الكثيرين والتي تمكن رؤيتها عند الدنو من ترعة السويس او الخروج منها فيبلغ ارتفاعها مائة وخمساً وثمانين قدماً ويرى نورها عن بعد اربعة وعشرين ميلاً

واقصى منارة في سواحل مصر الجنوبية هي منارة سنجنيب على سواحل البحر الاحمر وهذه المنارة ايضاً من الطراز الاول

(٨) الملاحة

ان اقبال السياح على مصر ورواج التجارة في القطر ووقوع البلاد عند ملتقى الشرق والغرب — كل ذلك قد ادى الى اتساع نطاق الملاحة في الموانئ المصرية ويبلغ عدد شركات الملاحة الكبرى التي تسير سفنها بين مصر والبلاد الاجنبية عشرين شركة على الاقل معظمها بريطانية . وقد بلغ عدد السفن التي دخلت الموانئ المصرية في سنة ١٩٢٦ ثمانية آلاف سفينة كان مجموع وسقها سبعة وعشرين مليوناً ونصف مليون طن . والوزارة تبحث الآن في تحسين ميناء الاسكندرية من عدة وجوه . وقد شرعت منذ مدة في انشاء ميناء جديد للسويس

(٩) وسائل النقل والانتقال

وقد اعدت شركة مركبات التوم قطاراً للسفر من مصر الى اوربا بطريق البر وهذا القطار يسير الآن مرتين في الاسبوع من القاهرة الى القنطرة شرقا فالاسكندرية ومنها الى نفق سمبلون . وسيجعل سفر هذا القطار من القاهرة في المستقبل يومياً

ولا يخفى ان وسائل النقل الجوي تتقدم اليوم بسرعة في جميع انحاء العالم . ولاشك ان مصر ستكون بفضل موقعها الجغرافي نقطة اتصال عظيمة الشأن للخطوط الجوية الدولية

وقد عزمت الحكومة المصرية على انشاء ميناء جوي في الاسكندرية وعلى تسهيل كل ما تحتاج اليه الطيارات الجوية والمائية لكي تكون الاسكندرية محطة للطيارات التي تجتاز البحر الابيض المتوسط وللطيارات التي تذهب الى الهند والشرق الاقصى والتي ستطير في المستقبل الى جنوبي افريقيا . وقد بدئ بالعمل التمهيدي لانشاء هذا الميناء الجوي وسيبدأ بتشييد المباني اللازمة حالما يتم انشاء الميناء

وقد وقع الخيار على ميدان في القاهرة لجعله ميناء جويًّا للطيارات ولكن هذا الميناء لن ينشأ حتى يعدل نشوء نظام النقل الجوي على الحاجات التي يجب الاحتياط لها وفضلاً عن ذلك ستنشأ مراس للطيارات المائية على النيل اذا دعت الحاجة الى ذلك . وقد ارسل بعض الشبان المصريين الى انكلترا ليدرسوا فن الطيران المدني من الوجهين الاداري والفني ليتمكنوا في المستقبل من شغل المناصب التي ستنشأ في مصلحة الطيران المدني بوزارة المواصلات

وفي شهر ديسمبر سنة ١٩٢٦ اجازت الحكومة المصرية لشركة المواصلات الجوية الامبراطورية انشاء خط جوي بين مصر والهند على ان تستخدم موقتاً مطار الجيش الانجليزي بهليوبوليس . وستقام المحطة النهائية لهذا الخط في المستقبل في مدينة الاسكندرية لتتصل بالخط الجوي الذي يمر فوق البحر الابيض المتوسط الى اوربا وطيارات هذه المصلحة تطير اليوم مرة في الاسبوع من القاهرة الى البصرة وبالعكس والعمل سائر منذ انشاء الخط في شهر يناير سنة ١٩٢٧ بانتظام تام من دون ان يلحق اي ضرر او خطر بالمسافرين او بالبضائع

وامام الوزارة الآن اقتراحات تبحث فيها لانشاء مصلحة للنقل الجوي بين الاسكندرية وايطاليا . ومن المحتمل ان يبدأ في التقريب العاجل بالجزء الشمالي من الخط الجوي الذي سيخترق افريقيا من الشمال الى اقصى الجنوب

فترى من جميع ما تقدم ان الحكومة قد سارت على خطة من شأنها ان تجعل نظام المواصلات في مصر كفيلا بسد حاجات الشعب المصري وحاجات الذين يفدون على مصر وجديراً بنظام المواصلات الدولي المتشعب المناحي والذي تتوقف عليه حياة العمران

متى تُرى الطيارات المصرية محلقة فوق وادي النيل؟

مقتطف يونيو ١٩٢٩

أمام الصفحة ٤٤